



Distr.  
GENERAL

A/39/702  
30 November 1984  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والثلاثون  
البند ٩٣ من جدول الأعمال

عقد الأمم المتحدة للمرأة : المساواة  
والتنمية والسلام

تقرير اللجنة الثالثة

المقرر : السيد غجيفورج بولوفجيك (بولندا)

أولا - مقدمة

- ١ - في الجلسة العامة الثالثة المعقودة في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ قررت الجمعية العامة بناءً على توصية المكتب أن تدرج في جدول أعمال دورتها التاسعة والثلاثين البند المعنون :  
" عقد الأمم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلام :  
" ( أ ) تنفيذ برنامج العمل للنصف الثاني من عقد الأمم المتحدة للمرأة : تقرير الأمين العام ؛  
" ( ب ) الأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة ؛  
" ( ج ) صندوق التبرعات لعقد الأمم المتحدة للمرأة : تقرير الأمين العام "
- وأن تحيل البند الى اللجنة الثالثة .

- ٢ - ونظرت اللجنة الثالثة في هذا البند مقترنا بالبندين ٩٢ و ٩٤ في جلساتها ٢٣-٢٣ و ٤١ و ٤٢ و ٥٠ و ٥٣ المعقودة في ٢٦ و ٣٠ و ٣١ تشرين الأول/أكتوبر و ١ و ٢ و ٥ و ٧ و ١٥ و ٢١ و ٢٦ و ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ . ورد سرد لمناقشات اللجنة في المحاضر الموجزة ذات الصلة (A/C.3/39/SR.23-33 ، 41 ، 47 ، 50 و 53) .

٣ - عرضت الوثائق التالية على اللجنة :

(أ) تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الفصل الخامس ، الفرع جيم (الجزء الأول) (١) ؛

(ب) حالة المرأة في المناطق الريفية (A/39/58-E/1984/5) ؛

(ج) آراء الدول الأعضاء بشأن مواصلة أنشطة صندوق التبرعات لعقد الأمم المتحدة للمرأة : تقرير الأمين العام (A/39/146 و Corr.1 و Add.1) ؛

(د) تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في اعداد دراسة استقصائية عالمية عن دور المرأة في عملية التنمية (A/39/566) مقدم تحت البند ٨٠ (ك) من جدول الأعمال ، اشراك المرأة وادماجها بصورة فعالة في عملية التنمية) ؛

(هـ) صندوق التبرعات لعقد الأمم المتحدة للمرأة : تقرير الأمين العام (A/39/569 و Add.1) ؛

(و) الخيارات الممكنة لمواصلة أنشطة الصندوق في المستقبل : تقرير الأمين العام (A/39/571) ؛

(ز) مذكرة من الأمين العام (A/C.3/39/7) يحيل بها تقرير لجنة مركز المرأة بوصفها الهيئة التحضيرية للمؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة (A/CONF.116/PC/19 و Corr.1 و Add.1) ؛

(ح) رسالة مؤرخة في ١٧ نيسان / ابريل ١٩٨٤ وموجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم لكيبوتشيا الديمقراطية لدى الأمم المتحدة (A/39/185-S/16486) .

٤ - وفي الجلسة ٢٣ المعقودة في ٢٦ تشرين الأول / أكتوبر أدلى مساعدة الأمين العام لشؤون التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية ومديرة المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة ببيان استهلالي .

ثانيا - النظر في مشاريع الاقتراحات

ألف - مشروع القرار A/C.3/39/L.19/Rev.1

٥ - في الجلسة ٤٢ المعقودة في ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر عرض ممثل بلغاريا مشروع قرار (A/C.3/39/L.19/Rev.1) عنوانه " دور المرأة في المجتمع " مقدم من الأرجنتين وبلغاريا

(١) سيصدر بوصفه : الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة والثلاثين ، الملحق رقم ٣ (A/39/3) .

موركينا فامو والجمهورية الديمقراطية الألمانية وزامبيا وبنزويلا وفييت نام وكوبا ومنغوليا  
ونيجيريا واليونان وانضمت اليهم بعد ذلك بنغلاديش وبنيا - بيساو .

٦ - وفي الجلسة ٥٠ المعقودة في ٢٦ تشرين الثاني / نوفمبر اعتمدت اللجنة مشروع  
القرار A/C.3/39/L.19/Rev.1 دون تصويت (انظر الفقرة ٢٢ ، مشروع القرار الأول) .

#### با - مشروع القرار A/C.3/39/L.20

٧ - في الجلسة ٤٢ المعقودة في ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر عرض ممثل الجمهورية  
الديمقراطية الألمانية مشروع قرار (A/C.3/39/L.20) عنوانه " مشاركة المرأة في تعزيز السلم  
والتعاون الدوليين " مقدم من اثيوبيا وأفغانستان وانغولا وولندا وتشيكوسلوفاكيا وجمهورية  
أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية والجمهورية الديمقراطية الألمانية وجمهورية لا والديمقراطية  
الشعبية والعراق وبنيا - بيساو وفييت نام وكوبا والكونغو ومالي ومدغشقر ومنغوليا  
ونيجيريا ونيكاراغوا وهنغاريا واليمن الديمقراطية وكذلك موزامبيق .

٨ - وفي الجلسة ٥٠ المعقودة في ٢٦ تشرين الثاني / نوفمبر اعتمدت اللجنة مشروع  
القرار A/C.3/39/L.20 دون تصويت (انظر الفقرة ٢٢ ، مشروع القرار الثاني) .

#### جيم - مشروع القرار A/C.3/39/L.24/Rev.1

٩ - في الجلسة ٤٧ المعقودة في ٢١ تشرين الثاني / نوفمبر عرض ممثل النرويج مشروع  
قرار (A/C.3/39/L.24/Rev.1) عنوانه " الترتيبات المتعلقة بإدارة الصندوق في المستقبل " .  
مقدم من بوليفيا وترينيداد وتوباغو وجامايكا والجمهورية الديمقراطية الألمانية وساحل العاج  
وسرى لانكا وسوازيلند والسودان والسويد وبنيا وكندا وكوستاريكا وكولومبيا وكينيا وليبيريا  
ومالي والمغرب والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والنرويج والهند  
وهولندا واليابان وانضمت اليهم بعد ذلك استراليا وتوفو وجمهورية افريقيا الوسطى ونيوزيلندا .

١٠ - وفي الجلسة ٥٠ المعقودة في ٢٦ تشرين الثاني / نوفمبر اعتمدت اللجنة مشروع  
القرار A/C.3/39/L.24/Rev.1 دون تصويت (انظر الفقرة ٢٢ ، مشروع القرار الثالث) .

#### دال - مشروع القرار A/C.3/39/L.27

١١ - في الجلسة ٤٢ المعقودة في ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر عرض ممثل منغوليا مشروع  
قرار (A/C.3/39/L.27) عنوانه " تحسين حالة المرأة في المناطق الريفية " مقدم من بنين  
والجمهورية الديمقراطية الألمانية وسيراليون والفلبين وفييت نام وكوبا والمغرب ومنغوليا  
ونيجيريا ونيكاراغوا وانضمت اليهم فيما بعد بنغلاديش ورواندا وسورينام وبنيا .

١٢ - وفي الجلسة ٥٠ المعقودة في ٢٦ تشرين الثاني / نوفمبر اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.3/39/L.27 دون تصويت (انظر الفقرة ٢٢ ، مشروع القرار الرابع) .

ها\* - مشروع القرار A/C.3/39/L.38

١٣ - في الجلسة ٤٢ المعقودة في ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر عرض ممثل جامايكا مشروع قرار (A/C.3/39/L.28) عنوانه " وظائف الموظفين في الرتب العالية في برامج المرأة فسي اللجان الاقليمية " مقدم من بربادوس ووليفيا وترينيداد وتوباغو وجامايكا وجزر البهاما وساحل العاج وغيانا وكندا وكولومبيا وكينيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والنرويج والهند وانضمت اليهم بعد ذلك الفلبين والكاميرون وكوستاريكا .

١٤ - وفي الجلسة ٥٠ المعقودة في ٢٦ تشرين الثاني / نوفمبر أدلى مدير شعبة الميزانية ببيان ردًا على أسئلة أثارها بعض الوفود .

١٥ - وفي الجلسة نفسها اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.3/39/L.28 بعد تصويت مسجل بأغلبية ١٢٤ صوتا مقابل صوت واحد وامتناع ١٠ عن التصويت (انظر الفقرة ٢٢ ، مشروع القرار الخامس) . وكانت نتيجة التصويت كما يلي (٢) :

المؤيدون : اثيوبيا ، الأرجنتين ، الأردن ، اسبانيا ، استراليا ، أفغانستان ، اكوادور ، ألمانيا ( جمهورية - الاتحادية ) ، الامارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، انغولا ، أوروغواي ، أوزندا ، ايران ( جمهورية - الاسلامية ) ، ايرلندا ، ايسلندا ، ايطاليا ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، باكستان ، البرازيل ، بربادوس ، البرتغال ، بروني دارالسلام ، بلجيكا ، بنغلاديش ، بوتان ، بوتسوانا ، بوركينا فاسو ، بورما ، بوروندي ، بوليفيا ، بيرو ، تايلند ، تركيا ، ترينيداد وتوباغو ، تشاد ، توغو ، تونس ، جامايكا ، الجزائر ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية افريقيا الوسطى ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الدومينيكية ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، جيبوتي ، الدانمرك ، رواندا ، رومانيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي ، ساحل العاج ، ساموا ، سرى لانكا ، السلفادور ، سنغافورة ، السنغال ،

(٢) أوضح وفد جزر البهاما أنه لو كان حاضرا أثناء التصويت لصوّت تأييدا لمشروع القرار .

سوازيلند ، السودان ، سورينام ، السهد ، سيراليون ، شيلي ،  
الصومال ، الصين ، العراق ، عمان ، غابون ، غانا ، غواتيمالا ،  
غيانا ، غينيا ، فرنسا ، الفلبين ، فنزويلا ، فنلندا ، فيجي ،  
فييت نام ، قبرص ، قطر ، الكامبيرون ، كمبوديا الديمقراطية ،  
كندا ، كها ، كوستاريكا ، كولومبيا ، الكونغو ، الكوت ديفوار ، كينيا ،  
لبنان ، لكسمبرغ ، ليبريا ، ليسوتو ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ،  
مصر ، المغرب ، المكسيك ، ملاوي ، ملديف ، المملكة المتحدة  
لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، منغوليا ، موريتانيا ، موزامبيق ،  
النرويج ، النمسا ، نيبال ، النيجر ، نيجيريا ، نيكاراغوا ، نيوزيلندا ،  
هايتي ، الهند ، هندوراس ، هولندا ، اليابان ، اليمن ، اليمن  
الديمقراطية ، يوغوسلافيا ، اليونان .

المعارضون : الولايات المتحدة الأمريكية .

المتنحون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اسرائيل ، بلغاريا ،  
بنن ، بولندا ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية  
بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ،  
هنغاريا .

#### واو - مشروع القرار A/C.3/39/L.29

١٦ - في الجلسة ٤٢ المعقودة في ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر عرض ممثل استراليا مشروع  
قرار (A/C.3/39/L.29) عنوانه " ادماج المرأة في جميع نواحي عملية التنمية " مقدم من  
الأردن واسبانيا واستراليا والمانيا ( جمهورية - الاتحادية ) واندونيسيا وايرلندا ولجيكا  
بوليفيا وترينيداد وتوباغو وساموا وسري لانكا وسنغافورة والسهد والفلبين وفنزويلا وفييت نام  
والكامبيرون وكندا وكوستاريكا وكولومبيا وكينيا وليسوتو ومالي والنرويج ونيبال ونيوزيلندا والولايات  
المتحدة ، وانضمت اليهم بعد ذلك اكوادور وبنغلاديش وجمهورية افريقيا الوسطى وسورينام .

١٧ - وفي الجلسة ٥٠ المعقودة في ٢٦ تشرين الثاني / نوفمبر اعتمدت اللجنة مشروع  
القرار A/C.3/39/L.29 دون تصويت ( انظر الفقرة ٢٢ ، مشروع القرار السادس ) .

زاي - مشروع القرار A/C.3/39/L.21

- ١٨ - في الجلسة ٤٢ المعقودة في ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر عرض ممثل مصر نيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ مشروع قرار (A/C.3/39/L.21) عنوانه "الأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة".
- ١٩ - وتم في الوثيقة A/C.3/39/L.44 تعميم بيان من الأمين العام عن الآثار المترتبة على مشروع القرار في الميزانية البرنامجية .
- ٢٠ - وفي الجلسة ٥٣ المعقودة في ٢٨ تشرين الثاني / نوفمبر أدلى أمين المؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة ببيان .
- ٢١ - وفي الجلسة نفسها اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.3/39/L.21 دون تصويت (انظر الفقرة ٢٢ ، مشروع القرار السابع) .

### ثالثا - توصيات اللجنة الثالثة

٢٢ - توصي اللجنة الثالثة بأن تعتمد الجمعية العامة مشاريع القرارات التالية :

#### مشروع القرار الاول

#### دور المرأة في المجتمع

#### ان الجمعية العامة ،

ان تعيد تأكيد أهداف عقد الأمم المتحدة للمرأة - المساواة والتنمية والسلام ، وأهمية اعلان المكسيك ، بشأن مساواة المرأة ومساهمتها في التنمية والسلام ، الصادر عام ١٩٧٥ (٣) وخطة العمل العالمية لتنفيذ أهداف السنة الدولية للمرأة (٤) وبرنامج العمل للنصف الثاني من عقد الأمم المتحدة للمرأة (٥) ،

وان تلاحظ ان السلم العادل والدائم والتقدم الاجتماعي وكذلك اقامة نظام اقتصادي دولي جديد تقتضي المشاركة النشطة من جانب المرأة في توطيد السلم والتعاون الدوليين وفي عملية التنمية ،

وان تضع في اعتبارها ان عدم المساواة في الميدان الاقتصادي ، والاستعمار ، والعنصرية والتمييز العنصري ، والفصل العنصري ، وأعمال العدوان والتدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى ، وانتهاك حقوق الانسان والحريات الاساسية تشكل عائقا يحول دون تحقيق المساواة الحقيقية والصادقة وادماج المرأة في المجتمع ،

---

(٣) تقرير المؤتمر العالمي للسنة الدولية للمرأة ، مدينة مكسيكو ، ١٩ حزيران / يونيو - ٢ تموز / يولييه ١٩٧٥ ( منشورات الأمم المتحدة : رقم المبيع E.76.IV.I ) ، الفصل الاول .

(٤) المرجع نفسه ، الفصل الثاني ، الفرع ألف .

(٥) "تقرير المؤتمر العالمي لعقد الأمم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلام" كوبنهاغن ، ١٤ - ٣٠ تموز / يولييه ١٩٨٠ ( منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع A.80.IV.3 والتصويب ) ، الفصل الاول ، الفرع ألف .

واقترنا منها بضرورة أن يكفل للمرأة الإعمال الكامل للحقوق الواردة في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (٦) وفي العهد بين الدوليين لحقوق الانسان (٧) وفي الصكوك الأخرى ذات الصلة في هذا الميدان ،

وان تسلم بأن تحقيق اشراك المرأة على قدم المساواة وبصورة كاملة في جميع مجالات النشاط يشكل جزءاً لا يتجزأ من التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية لجميع البلدان ،  
وادراكا منها بأن الجهود الرامية الى تعزيز مركز المرأة ، من جميع جوانبه ، وادماجها بشكل كامل في المجتمع تتجاوز حدود مشكلة المساواة القانونية ، وان الامر يحتاج الى تحول هيكل عمق في المجتمع وتغييرات في العلاقات الاقتصادية الراهنة والقضاء على التحيزات التقليدية عن طريق التعليم ونشر المعلومات لتهيئة الظروف للمرأة كي تنمي قدراتها الفكرية والبدنية وكي تشارك بنشاط في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالتنمية السياسية والاقتصادية الاجتماعية ،

وان تضع في اعتبارها انه من الضروري توسيع الامكانيات ، بالنسبة للرجل والمرأة على حد سواء ، للجمع بين واجبات الوالدين والاعمال المنزلية من ناحية والعمل المدفوع الأجر والأنشطة الاجتماعية من ناحية أخرى ،

وادراكا منها بأن دور المرأة في انجاب الاولاد ينبغي ألا يكون سببا لعدم المساواة والتمييز ، وبأن تنشئة الاولاد تتطلب مسؤوليات مشتركة فيما بين المرأة والرجل والمجتمع ككل ،  
وان تقدر اسما تقدير مشاركة واسهام المرأة المتزايدين في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ،

١ - تناشد جميع الحكومات ، والمنظمات الدولية ، والمنظمات غير الحكومية أن تعترف في أنشطتها بأهمية جميع الجوانب المترابطة لدور المرأة في المجتمع - بوصفها أمّاً ، وبوصفها شريكة في التنمية الاقتصادية ، وبوصفها شريكة في الحياة العامة دون ابخاس تقدير أي منها ؛

٢ - تشجع التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي من شأنها ان تكفل اشراك المرأة في جميع مجالات العمل ، كما تكفل لها التساوى في الأجر عن الأعمال المتساوية نسي القيمة ، وفرصا متكافئة في التعليم والتدريب المهني ، مع مراعاة ضرورة الجمع بين جميع جوانب دور المرأة في المجتمع ؛

(٦) القرار ١٨٠/٣٤ ، المرفق .

(٧) القرار ٢٢٠٠ ألف (د - ٢١) ، المرفق .



- ٣ - تناشد الحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية ان تعمل على تهيئة الظروف التي من شأنها أن تمكن المرأة من المشاركة كشريك متكافئ مع الرجل في الحياة العامة والسياسية ، وفي عملية اتخاذ القرارات على جميع المستويات وفي ادارة مختلف مجالات الحياة في المجتمع ؛
- ٤ - تناشد الحكومات أن تعترف بما للامومة من مركز خاص وأهمية اجتماعية وأن تتخذ ، في نطاق قدراتها وظروفها الخاصة ، جميع التدابير اللازمة لتعزيز حماية الامومة ، بما في ذلك اجازة الامومة المدفوعة الأجر ، وتأمين وظيفة الام للفترة اللازمة ، بحيث يسمح للمرأة ، اذا رغبت ، بالقيام بدورها كأم ، دون الاضرار بأنشطتها المهنية والعامة ؛
- ٥ - تناشد الحكومات أن تعمل على انشاء مرافق ملائمة لرعاية الطفل وتعليم الاطفال كوسيلة للجمع بين الامومة وأنشطة المرأة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية وغيرها ، وبذا تقدم المساعدة لادماج المرأة في مجتمعها ادماجا كاملا ؛
- ٦ - توصي المؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الام المتحدة للمرأة بأن يولي الرعاية الواجبة لجميع جوانب دور المرأة في المجتمع عند استعراض وتقييم منجزات العقد ووضع سياسات المستقبل في هذا الميدان .

### مشروع القرار الثاني

مشاركة المرأة في تعزيز السلم والتعاون الدوليين

#### ان الجمعية العامة ،

- ان تعيد تأكيد قرارها ٦٣/٣٧ المؤرخ في ٣ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٢ الذي أصدرت فيه الاعلان بشأن مشاركة المرأة في تعزيز السلم والتعاون الدوليين ،
- وان تشير الى قرارها ١٠٥/٣٨ المؤرخ في ١٦ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٣ الذي رجحت فيه من لجنة مركز المرأة أن تنظر في ماهية التدابير التي قد تكون ضرورية لتنفيذ الاعلان ،
- وان تعتقد ان هناك حاجة لبذل المزيد من الجهود للقضاء على التمييز ضد المرأة بجميع أشكاله وفي كل ميدان من ميادين النشاط الانساني ،
- ورغبة منها في تشجيع مشاركة المرأة بشكل نشط في تعزيز السلم والامن والتعاون الدولي ،

وان تلاحظ قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٦/١٩٨٤ المؤرخ في ٢٤ أيار/مايو ١٩٨٤ ، الذي يأخذ فيه المجلس في اعتباره ان ملايين من النساء لا يزلن يعانين من مقاساة رهيبية وان كرامتهن الانسانية تنتهك نتيجة وجود أشكال ومظاهر مختلفة للاستعمار والسيطرة الاجنبية والفصل والتمييز العنصريين ،

وان تدرك الحاجة الى تنفيذ أحكام الاعلان ،

١ - تعرب عن تصميمها على تشجيع اشراك المرأة بصورة كاملة في الشؤون الاقتصادية ، والاجتماعية ، والثقافية ، والمدنية ، والسياسية للمجتمع وفي الجهود الرامية الى تعزيز السلم والتعاون الدوليين ؛

٢ - تدعو جميع الحكومات الى اتخاذ التدابير اللازمة لكفالة الدعاية للاعلان على نطاق واسع وتنفيذه ؛

٣ - ترجو من الامين العام ان يواصل اتخاذ الخطوات الملائمة لكفالة الدعاية للاعلان بشأن مشاركة المرأة في تعزيز السلم والتعاون الدوليين ؛

٤ - تدعو منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية وغيرها من الهيئات المختصة في منظومة الامم المتحدة الى النظر في التدابير الملائمة لتنفيذ الاعلان ؛

٥ - ترجو من لجنة مركز المرأة التي تعمل كهيئة تحضيرية للمؤتمر العالمي أن تنظر في التدابير التي قد تلزم لتنفيذ الاعلان في سياق الاستراتيجيات الموجهة نحو المستقبل والرامية الى النهوض بالمرأة للفترة حتى عام ٢٠٠٠ ؛

٦ - تقرر ان تنظر في مواصلة تنفيذ الاعلان في دورتها الاربعين في ضوء تقرير المؤتمر العالمي لعام ١٩٨٥ في اطار البند المعنون " عقد الامم المتحدة للمرأة: المساواة والتنمية والسلم " .

### شروع القرار الثالث

الترتيبات المتعلقة بإدارة صندوق التبرعات  
لعقد الأمم المتحدة للمرأة في المستقبل

#### ان الجمعية العامة ،

ان تشير الى قرارها ١٣٣/٣١ المؤرخ في ١٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٦ ، المتضمن  
المعايير والترتيبات المتعلقة بإدارة صندوق التبرعات لعقد الأمم المتحدة للمرأة ،

وان تشير أيضا الى قرارها ١٢٩/٣٦ المؤرخ في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨١ ،  
الذي قررت فيه أن يواصل الصندوق أنشطته الى ما بعد انتهاء عقد الأمم المتحدة للمرأة ؛  
المساواة والتنمية والسلم ،

وان تؤكد ضرورة القيام في دورتها الحالية بتحديد أكثر الترتيبات فعالية لمواصلة  
أنشطة الصندوق الى ما بعد انتهاء عقد الأمم المتحدة للمرأة ، وذلك بالنظر الى الحاجة  
الى ضمان الاستقرار الطويل الأجل للصندوق ،

وان تشير كذلك الى قرارها ١٠٦/٣٨ المؤرخ في ١٦ كانون الأول / ديسمبر  
١٩٨٣ ، الذي قررت فيه ، في جطة اموره أن يجري ، لدى النظر في تقارير الأمين العام  
بشأن مستقبل الصندوق ، استعراض متعمق لجميع الخيارات الممكنة ،

وان تؤكد من جديد أن الصندوق يستطيع أن يقدم مساهمة فريدة في تحقيق غايات  
عقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث ، بل وبعد انتهاء العقد ،

وان تسلّم بالاسهام الكبير الذي تقدمه المرأة بالفعل والذي يمكن أن تقدمه فسي  
التنمية كما يدل على ذلك التقييم المتطلع الى المستقبل للأنشطة التي يساعد هذا الصندوق ،  
وبالدور الحاسم للصندوق بوصفه قاعدة موارد متخصصة للتعاون في ميدان التنمية ، والحاجة  
الى مواصلة تقديم المساعدة الى الأنشطة التي تستفيد منها المرأة استفادة مباشرة ،

وان ترى بناء على ذلك أن من الأهمية الفائقة انشاء اطار تنظيمي في المستقبل يؤمن  
قدرة الصندوق على أن يكون بمثابة عامل حفاز في نظام الأمم المتحدة الأساسي للتعاون فسي  
ميدان التنمية ،

وان تضع في اعتبارها أيضا الأنشطة الابتكارية والتجريبية للصندوق الموجهة نحو  
تعزيز القدرات المؤسسية الحكومية وغير الحكومية لضمان استفادة المرأة من موارد التعاون  
الانمائي ، والى المشاركة الكاملة للمرأة ، على جميع الصعد ، في عملية التنمية ،

وإن تؤكد أن الهدف المشترك للمساكتين العامين للتنمية واستفادة المرأة من الموارد الانمائية هو تهيئة الأوضاع التي تساعد على تحسين نوعية الحياة للجميع ،

وإن ترحب بالانتهاج من التقييم المتطلع الى المستقبل للأنشطة التي يساعد هـ الصندوق ، والناتج والاستنتاجات المتعلقة بالمرأة والتنمية ودلالاتها بالنسبة لوكالات ومنظمات التعاون التقني ،

وإن تدرك ما يتمتع به الصندوق من كفاءة مهنية عالية التخصص في مجال الأنشطة الانمائية للمرأة ، وضرورة تعزيز تلك الكفاءة ،

وإن تدرك ما يتمتع به الصندوق من صلات واسعة مع الحكومات الوطنية ، والجماعات النسائية الوطنية ، والمنظمات غير الحكومية ، ومعاهد الأبحاث النسائية ، الى جانب التعاون الوثيق للصندوق مع الوكالات الانمائية التابعة للأمم المتحدة ، بما في ذلك اللجان الاقليمية ،

وإن تأخذ في اعتبارها الحجم المتوسط للصندوق ، وحاجته المستمرة الى الاستعانة بالقدرات التشغيلية للوكالات الاخرى ، وإن تعرب في هذا الصدد عن تقديرها لبرنامج الامم المتحدة الانمائي لاستمراره في تقديم المساعدة التقنية والموارد الى الصندوق ،

وإن تعرب عن تقديرها لادارة الشؤون الدولية والاقتصادية والاجتماعية ومركز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية التابعين للأمانة العامة على اسهاماتهما في أعمال الصندوق خلال السنوات الاولى لتشغيله ،

وإن تحيط علماً بتقارير اللجنة الاستشارية لصندوق التبرعات لعقد الامم المتحدة للمرأة في دورتها الخامسة عشرة والسادسة عشرة ، المشار اليها في تقرير الامين العام ( ٨ ) ، وإن تحيط علماً كذلك بتقارير الامين العام للصندوق ( ٩ ) ،

١ - تقرير مواصلة أنشطة صندوق التبرعات لعقد الامم المتحدة للمرأة من خلال كيان منفصل محدد المعالم يرتبط ، مع احتفاظه باستقلاله الذاتي ، ببرنامج الامم المتحدة الانمائي ، ويؤدي دوراً مبتكراً وحافزاً بالنسبة للنظام العام للتعاون الانمائي للامم المتحدة ؛

٢ - تجويد أشكال الترتيبات الادارية للمستقبل بين الصندوق وبرنامج الامم المتحدة الانمائي ، كما وردت في مرفق هذا القرار ، وتقرر أن يبدأ نفاذ هذه الترتيبات فسي موعد أقصاه ١ كانون الثاني /يناير ١٩٨٦ ؛

٣ - تؤكد من جديد المعايير التي أرساها القرار ٣١/٣٣ المتعلقة بالانتفاع من موارد الصندوق ، والبادئ التوجيهية الموضوعة بناءً على مشورة اللجنة الاستشارية لصندوق

( ٨ ) انظر A/39/569 .

( ٩ ) A/39/146 و Add.1 و A/39/569 و Add.1 و A/39/571 .

- التبرعات لعقد الأمم المتحدة للمرأة والتي تؤكد على الانتفاع بهذه الموارد في التعاون التقني الذي تستفيد منه المرأة ؛
- ٤ - ترجو من اللجنة الاستشارية أن تقترح في دورتها السابعة عشرة ، اسمًا مناسبًا للصندوق في المستقبل ؛
- ٥ - تؤكد على الحاجة إلى إقامة علاقات عمل وثيقة ومستمرة بين الصندوق وهيئات منظومة الأمم المتحدة وأجهزتها ومؤسساتها المعنية بقضايا المرأة والتعاون الإنمائي ، ولا سيما مع إدارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية ومع مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية التابعين للأمانة العامة ؛
- ٦ - تعرب عن تقديرها للتبرعات المقدمة من الحكومات والمنظمات غير الحكومية ، التي لها دور حيوي في المحافظة على السلامة المالية للصندوق وفعاليتها وزيادتها ؛
- ٧ - تلاحظ مع القلق أن التبرعات المقدمة للصندوق لم تكن كافية لتمكينه من تلبية جميع الطلبات الجديرة بالتنفيذ المقدمة للحصول على المساعدة التقنية ؛
- ٨ - تحث الحكومات تبعًا لذلك ، على مواصلة تبرعاتها للصندوق ، وزيادتها ، حيثما كان ذلك ممكنًا ، وترجو من الحكومات التي لم تنظر بعد في أمر التبرع أن تفعل ذلك ؛
- ٩ - ترجو من الأمين العام أن يقوم ، بعد التشاور مع اللجنة الاستشارية فسي دورتها السابعة عشرة ، بتقديم تقرير إلى الجمعية العامة في دورتها الأربعين بشأن ما اتخذته من ترتيبات مع مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل مستقبل الصندوق ؛
- ١٠ - ترجو من اللجنة الاستشارية للصندوق أن ترصد عطية تنفيذ الترتيبات المتعلقة بالإدارة ، المرفقة بهذا القرار ، وأن يتضمن التقرير السنوي المقدم إلى الجمعية العامة عن الصندوق ، ولا سيما في سنواته الأولى ، آراء اللجنة بشأن هذه المسألة كاملة .

## مرفق

### ترتيبات لإدارة صندوق ( )

١ - بموجب هذا القرار ، ينشأ صندوق ( ) ، المشار إليه أدناه باسم "الصندوق" ، باعتباره كياناً منفصلاً وقابلًا للتحديد يرتبط مع احتفاظه باستقلاله الذاتي ، ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي . ويكون مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، المشار إليه أدناه باسم "المدير" ، مسؤولاً عن كافة جوانب إدارة وعمليات الصندوق . وتكون هناك لجنة استشارية تقوم بإسداء المشورة إلى المدير بشأن جميع المسائل المتعلقة بالسياسة في أنشطة الصندوق وفقاً للفقرة ٣ ١ أدناه ، وتطبق الترتيبات التالية لإدارة الصندوق :

أولاً - تحويل الموارد الحالية والتماس الوعد  
بالتبرعات والافادة بتلقيها وتحصيلها

٢ - يتم بموجب هذا القرار تصفية صندوق التبرعات لعقد الأمم المتحدة للمرأة والصندوق الاستئماني التكميلي المتفرع عنه ، والمنشأ بناءً على مذكرة تفاهم بين الأمين العام للأمم المتحدة ومدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٨٠ ، وتحويل أصولها إلى الصندوق .

٣ - يمكن للحكومات والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية والأشخاص الآخرين تقديم التبرعات للصندوق .

٤ - يدرج الصندوق في مؤتمر الأمم المتحدة السنوي لإعلان التبرعات للأنشطة الإنمائية ، ويقوم المدير بالمعاونة في تعبئة الموارد المالية للصندوق . وتكون التبرعات المقدمة إلى الصندوق والحسابات المصرفية التي تودع فيها وفقاً للنظام المالي والقواعد المالية المعمول بهما في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي .

ثانياً - عمليات الصندوق والرقابة عليها

٥ - تحول إلى الصندوق بموجب هذا القرار كافة عمليات صندوق التبرعات لعقد الأمم المتحدة للمرأة .

٦ - يقوم المدير ، بالتشاور مع اللجنة الاستشارية لصندوق التبرعات لعقد الأمم المتحدة للمرأة ، بتعيين مدير للصندوق (المدير) ، مع مراعاة المؤهلات والخبرة ذات الصلة في

مجال التعاون التقني ، بما فيها تلك المؤهلات والخبرات التي تفيد المرأة . ويقوم المدير بتعيين موظفي الصندوق بالتشاور مع مدير الصندوق ، عملاً بالنظام الإداري لموظفي الأمم المتحدة وأحكام ميثاق الأمم المتحدة ذات الصلة .

٧ - يقوم المدير بتفويض مدير الصندوق في تنظيم شؤون الصندوق وإدارته ، بما في ذلك المسؤولية عن تعبئة الموارد ، وستكون لمدير الصندوق سلطة إدارة كافة المسائل المتصلة بولاية الصندوق كما سيكون مسؤولاً أمام المدير مباشرة .

٨ - يراعى في إدارة عطاءات الصندوق الطابع الابتكاري والتشجيعي لأنشطة التعاون الإنمائي التي يظلمع بها الصندوق لصالح المرأة كما تراعى معاييرها الحالية وأجرائها التشغيلية . ويستمر العمل بالأجرائات الحالية للصندوق ، بما في ذلك الاجراءات المنظمة لتحديد المشاريع واعدادها والموافقة عليها وتقديرها وتنفيذها وتقييمها ، وهي الاجراءات التي أنشئت بالنظر الى الاحتياجات الواردة في المعايير التي وافقت عليها الجمعية العامة في القرار ١٣٣/٣١ ، ووفقاً لمشورة اللجنة الاستشارية . ويسرى على عطاءات الصندوق نظام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وقواعده وتوجيهاته ، رهناً بالأحكام الواردة في هذا المرفق .

٩ - تستخدم موارد الصندوق بصفة رئيسية في مجالين من المجالات ذات الأولوية : أولاً ، لاستخدامها كعامل حفاز ، بهدف ضمان الاشتراك المناسب للمرأة في تصميم الأنشطة الإنمائية السائدة ، وذلك بصورة متكررة قدر الامكان في المراحل السابقة على الاستثمار . ثانياً ، يقوم الصندوق بتدعيم الأنشطة الابتكارية والتجريبية التي تفيد المرأة بما يتماشى مع الأولويات الوطنية والإقليمية . وتكون موارد الصندوق مكملة للمسؤوليات المسندة الى مؤسسات ووكالات الأمم المتحدة الأخرى العاملة في مجال التعاون التقني ، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، وليست بديلة عنها .

١٠ - تغطى كافة تكاليف الدعم الادارية والبرنامجية للصندوق من موارده الخاصة .

١١ - تستمر المكاتب الاقليمية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، والوحدات التنظيمية الأخرى للبرنامج ، والمكاتب الاقليمية التابعة له في تقديم المساعدة لعطاءات الصندوق وذلك ، في جملة أمور ، عن طريق بعثات البرمجة المشتركة لضمان اشتراك المرأة في أنشطة التعاون التقني التي يمولها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وعن طريق دعم أنشطة دورة المشاريع للمشاريع التي يمولها الصندوق . ويشارك الصندوق من جانبه في الآليات القائمة لتنسيق التعاون التقني على مستوى المقر والمستوى الميداني .

١٢ - تقوم اللجنة الاستشارية باستعراض مبدئي لميزانية فترة السنتين المقترحة للتكاليف الادارية للصندوق وذلك قبل أن يقوم المدير بتقديمها لمجلس الادارة للموافقة عليها .

### ثالثا - اللجنة الاستشارية وعلاقتها الصندوق بالمنظمات الأخرى

١٣ - يقوم رئيس الجمعية العامة ، مع إيلاء الاعتبار الواجب لتمويل الصندوق من التبرعات وللتوزيع الجغرافي العادل ، بتعيين خمس دول أعضاء للعمل في اللجنة الاستشارية للصندوق لفترة ثلاث سنوات . وتعين كل من الدول الأعضاء في اللجنة الاستشارية شخصا يتمتع بالخبرات والتجارب المتصلة بأنشطة التعاون الانمائي ، بما في ذلك الخبرات والتجارب الخفية للمرأة ، للعمل في اللجنة ، وتقوم اللجنة باسداء المشورة الى المدير في كافة مسائل السياسة التي تؤثر على أنشطة الصندوق ، بما في ذلك تطبيق المعايير التي حددتها الجمعية العامة فيما يتعلق باستخدام الصندوق .

١٤ - يقوم الصندوق بانشاء علاقات عمل وثيقة ومستمرة مع أجهزة الأمم المتحدة الأخرى ويعمل على ادامة تلك العلاقات ، وخاصة مع ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية ، ومركز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية التابعين لها ، واللجان الاقليمية للأمم المتحدة ، ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ، وصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية ، والمركز الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة ، وكذلك من خلال لجنة التنسيق الادارية ، ومع الوكالات المتخصصة وغيرها من الكيانات المعنية التابعة للأمم المتحدة ، وخاصة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية . كما يعمل الصندوق على اقامة تعاون بقصد تقاسم المعلومات مع لجنة مركز المرأة وغيرها من الهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة ، المهتمة بالتنمية والمرأة على المستويين العالمي والاقليمي . ويوجه نظر اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة ، حسب الاقتضاء ، الى أنشطة الصندوق .

### رابعا - تقديم التقارير ومراجعة الحسابات

١٥ - يقوم مدير الصندوق باعداد تقارير موضوعية ومالية مرحلية عن استخدام أموال الصندوق لكي يقوم مدير برنامج الأمم المتحدة الانمائي بتقديمها الى اللجنة الاستشارية .

١٦ - ويقوم المدير ، مع أخذ مشورة اللجنة الاستشارية في الاعتبار ، بتقديم تقرير سنوي الى مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي عن عمليات الصندوق وادارته وميزانيته . ويقدم المدير الى الجمعية العامة تقريرا مماثلا ، يحال الى اللجنة الثانية للنظر في جوانب التعاون التقني فيه ، وكذلك الى اللجنة الثالثة .

١٧ - وتوافق لجنة مركز المرأة أيضا بالتقارير السنوية المشار اليها في الفقرة ١٦ .



١٨ - يكون مدير برنامج الأمم المتحدة الانمائي مسؤولاً عن تقديم تقارير عن كافة العطلات المالية للصندوق كما يقوم باصدار بيانات مالية سنوية وفقاً للنظام والقواعد المالية لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي .

١٩ - يخضع الصندوق لاجراءات مراجعة الحسابات الداخلية والخارجية المنصوص عليها في النظام والقواعد والتوجيهات المالية لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي .

### نشروع القرار الرابع

#### تحسين حالة المرأة في المناطق الريفية

ان الجمعية العامة ،

ان تضع في اعتبارها أهداف عقد الأمم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلام ،

وان تشير الى قرارها ١٣٦/٣٥ المؤرخ في ١١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٠ ،  
الذي اعتمدت به برنامج العمل للنصف الثاني لعقد الأمم المتحدة للمرأة (١٠) ،

وان تشير أيضا الى قرارها ٥٩/٣٧ المؤرخ في ٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٢  
بشأن تحسين حالة المرأة في المناطق الريفية ،

وان تؤكد من جديد على الأهمية المعطاة في برنامج العمل للنصف الثاني لعقد  
الأمم المتحدة للمرأة ، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (١١) ، وكذلك  
الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث (١٢) ، لضرورة  
تحسين مركز المرأة وتأمين مشاركتها الكاملة في عملية التنمية بوصفها عاملاً من عوامل التنمية  
ومستفيدة منها ،

---

(١٠) تقرير المؤتمر العالمي لعقد الأمم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية

والسلام ، ١٤ - ٣٠ تموز/يوليه ١٩٨٠ ( منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.80.IV.3 ،  
والتصويب ) ، الفصل الأول ، الفرع ألف .

(١١) القرار ١٨٠/٣٤ ، المرفق .

(١٢) القرار ٥٦/٣٥ ، المرفق .

- ١ - تحيط علماً مع الارتياح بتنظيم الحلقة الدراسية الاقليمية المعنية بالمعنية بالخبرات الوطنية المتصلة بتحسين حالة المرأة في المناطق الريفية والمعقودة في فيينا ، في الفترة من ١٧ الى ٢٨ أيلول / سبتمبر ١٩٨٤ ؛
- ٢ - ترجو من الأمين العام أن يقوم بتجميع الملاحظات والتعليقات الواردة بشأن تقرير الحلقة الدراسية سالفه الذكر في المؤتمر العالي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة ؛
- ٣ - ترجو من الأمين العام أن يقدم الى الجمعية العامة في دورتها الأربعين تقرير الحلقة الدراسية الاقليمية ، المذكورة في الفقرة ١ أعلاه ، المعنية بالخبرات الوطنية المتصلة بتحسين حالة المرأة في المناطق الريفية مشفوعاً بالملاحظات والتعليقات المجمعّة وفقاً للفقرة ٢ أعلاه .

### مشروع القرار الخامس

#### وظائف الموظفين في الرتب العالية في برامج المرأة في اللجان الاقليمية

##### ان الجمعية العامة ،

ان تشير الى قراراتها ١٨٨/٣٣ المؤرخ في ٢٩ كانون الثاني /يناير ١٩٧٩ و ١٣٧/٣٥ المؤرخ في ١١ كانون الأول /ديسمبر ١٩٨٠ و ٦٢/٣٧ المؤرخ في ٣ كانون الأول /ديسمبر ١٩٨٢ ، وبصفة خاصة الى رأيها الذي مفاده أن تعيين موظفين في الرتب العالية في برامج المرأة في اللجان الاقليمية يمثل مساهمة قيمة في تنفيذ غايات عقد الأمم المتحدة للمرأة ،

وان تشير أيضاً الى قرارها ١٠٦/٣٨ المؤرخ في ١٦ كانون الأول /ديسمبر ١٩٨٣ وبصفة خاصة الى ما ورد في فقرتيه ٢ و ٣ من اشارة الى مسألة وظائف الموظفين في الرتب العالية في برامج المرأة في اللجان الاقليمية ،

وان تعيد تأكيد أنه ينبغي تناول ومعالجة المسائل المتعلقة بالمرأة باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من السياسات والبرامج الشاملة في ميدان التنمية الاجتماعية والاقتصادية ،

واقتراناً منها بأن هناك حاجة الى مزيد من الجهود لضمان الابقاء على الوظائف التي تخص برامج المرأة في اللجان الاقليمية ، واستمرارها ، في المستوى المناسب ،

- وان تسلم بأن هذه الوظائف مكملة للنتيجة الناجحة للبرامج الوطنية والاقليمية للمرأة،
- ١ - تحيط علماً على النحو الواجب بتقرير الأمين العام عن حالة وظائف الموظفين في الرتب العالية في برامج المرأة في اللجان الاقليمية (١٣) ؛
  - ٢ - تلاحظ كذلك قرار الأمين العام أن تستمر الوظائف عن طريق ترتيبات مؤقتة خلال عام ١٩٨٥ ؛
  - ٣ - تعرب عن القلق العميق لأنه لم يتم احراز أى تقدم في جعل وظائف الموظفين في الرتب العالية في برامج المرأة في اللجان الاقليمية وظائف نظامية ولأن أعمال برامج المرأة تعاقب بذلك اعاقة شديدة ؛
  - ٤ - تؤكد أن تعيين موظفين في الرتب العالية في برامج المرأة في اللجان الاقليمية يمثل مساهمة قيمة في تنفيذ غايات عقد الأمم المتحدة للمرأة وما بعده ؛
  - ٥ - ترحب من الأمين العام أن يقوم ، بالتشاور مع الأمانة التنفيذية للجان الاقليمية الخمس ، باعادة تقييم جميع برامج العمل الفردية بهدف ادماج اهتمامات المرأة على جميع المستويات في برامج العمل الشاملة لكل لجنة ؛
  - ٦ - ترحب كذلك من الأمين العام أن يقوم ، بالتشاور مع الأمانة التنفيذية للجان الاقليمية الخمس ، بتخصيص موارد كافية من الميزانية للموظفين ، بما في ذلك عن طريق اعادة التوزيع ، حيثما يكون ذلك ممكناً ، في اطار الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧ بهدف جعل جميع الوظائف المؤقتة والدائمة للموظفين في الرتب العالية في برامج المرأة في اللجان الاقليمية وظائف نظامية قبل نهاية العقد ، للتمكين من تحقيق التكامل بين السياسات والبرامج المتعلقة بالمرأة ؛
  - ٧ - ترحب من الأمين العام أن يقدم تقريراً الى الجمعية العامة في دورتها الأربعين بشأن التدابير التي اتخذت استجابة للفقرة ه أعلاه .

## مشروع القرار السادس

ادماج المرأة في جميع نواحي عملية التنمية

### ان الجمعية العامة،

ان تشير الى قرارها ٥٧/٣٧ المؤرخ في ٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٢ وكذلك الى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٢/١٩٨٤ المؤرخ في ٢٤ أيار/ مايو ١٩٨٤،

وان تشير الى الفقرات من ١٩٠ الى ١٩٦ من خطة العمل العالمية لتنفيذ أهداف السنة الدولية للمرأة (١٤)، التي دعت فيها وكالات الأمم المتحدة والهيئات الحكومية الدولية والاقليمية والوطنية المختصة الى ان تفحص بعناية جميع الخطط والشاريع القائمة بغية توسيع مجال أنشطتها لتشمل المرأة واستحداث مشاريع جديدة ومبتكرة لتشمل المرأة،

وان تضع في اعتبارها ان التنمية هي احد مواضيع عقد الأمم المتحدة للمرأة،

وان تلاحظ الفقرة ٥١ من الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث (١٥) التي تنص على اتخاذ تدابير مناسبة لاجتثاث تغييرات اجتماعية واقتصادية عميقة، ولازالة الاختلالات الهيكلية التي تؤدي الى تفاقم وادامة الأوضاع غير المتواتية التي تعاني منها المرأة،

وان تتطلع الى المؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة والحاجة لمواصلة تحقيق منجزات من هذا القبيل بعد انقضاء العقد،

واقترانها منها بأهمية ادماج المرأة ادماجاً كاملاً في مجالات التنمية بابعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها، بوصفها مشاركة ومستفيدة على السواء،

وان تؤكد من جديد ما للجنة مركز المرأة من سياسة مركزية ودور استشاري في نطاق الأمم المتحدة في النظر في المسائل المتعلقة بالمرأة، بما في ذلك تحقيق أهداف عقد الأمم المتحدة للمرأة: المساواة والتنمية والسلام،

(١٤) تقرير المؤتمر العالمي للسنة الدولية للمرأة، مكسيكو، ١٩ حزيران/يونيه -

٢ تموز/يوليه ١٩٧٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.76.IV.1)، الفصل الثاني، الفرع ألف.

(١٥) القرار ٥٦/٣٥، المرفق.

وان تسلم بما تبذله الوكالات المتخصصة من جهود لادماج المرأة في برامجها الجارية، وخاصة انشاء آليات متعددة القطاعات،

وان ترحب بمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٠١/١٩٨٤ المؤرخ في ١٠ شباط/فبراير ١٩٨٤ باختيار مسألة ادماج المرأة في عملية التنمية كي يستعرضها المجلس على نطاق المنظومة في أول دورة عادية له في عام ١٩٨٥،

وان تدرك ان ازدياد تنسيق ومعرفة الأنشطة المضطلع بها في هذا المجال في اطار الوكالات المتخصصة للامم المتحدة واللجان الاقليمية، ومن جانب الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية، من شأنه ان يسهل تبادل الخبرات والمفاهيم وان يكون مفيداً للجميع،

وان تؤكد من جديد ان مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية لا يزال هو الجهة المركزية في منظومة الامم المتحدة للتنسيق والتشاور والدعاية واسداء المشورة بشأن المسائل المتعلقة بالمرأة،

وان يهيئها للغاية ان تتواكب الجهود الدولية المبذولة لصالح المرأة مع الجهود المتزايدة الرامية الى اقامة اجهزة وطنية فعالة او تعبئة الموارد لضمان ادماج المرأة في جميع مراحل أنشطة التخطيط والرصد والتنمية،

وان تلاحظ ان تقرير الامين العام المطلوب في القرار ٣٧/٥٧ قد قدم الى لجنة مركز المرأة في دورتها الثلاثين،

١- تحت الوكالات المتخصصة واللجان الاقليمية وغيرها من الأجهزة والهيئات والمؤسسات الداخلة في منظومة الامم المتحدة على ان تضع وتنفذ، ان لم تكن قد فعلت ذلك بعد، سياسات شاملة فيما يتصل باهتمامات المرأة، بوصفها مشاركة ومستفيدة على السواء، في أنشطة التعاون التقني والانشطة الانمائية وطني ان تضع تدابير استعراغية فعالة تضمن ان تكون المرأة جزءاً لا يتجزأ من هذه الأنشطة والسياسات؛

٢- ترجو من الوكالات المتخصصة واللجان الاقليمية وغيرها من الأجهزة والهيئات والمؤسسات الداخلة في منظومة الامم المتحدة ان تكفل استمرار التعاون والتنسيق مع لجنة مركز المرأة فيما بعد المؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الامم المتحدة للمرأة، الذي سيعقد في عام ١٩٨٥، من أجل تحقيق كامل أهداف عقد الامم المتحدة للمرأة: المساواة والتنمية والسلام؛

٣- تطلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي الوارد في قراره ١٢/١٩٨٤ بأن يبلغ الامين العام لجنة مركز المرأة في كل دورة تعقدتها بجميع التطورات الهامة التي حدثت منذ الدورة السابقة لها فيما يتعلق بالنهوض بالمرأة داخل منظومة الامم المتحدة؛

٤- تدعو لجنة مركز المرأة الى أن تولي في دوراتها المقبلة مزيداً من الاهتمام لتقارير الأمين العام المتعلقة باماج المرأة في عملية التنمية، عن طريق الاستمرار في ادراج بند محدود في جدول الأعمال لذلك الغرض، وأن تقدم تعليقاتها على تقارير الأمين العام الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي وأن تقدمها عند الاقتضاء الى الجمعية العامة بواسطة المجلس؛

٥- تعيد تأكيد قرارها ١٢٧/٣٦ المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ الذي ينص على النظر في السائل المتعلقة باماج المرأة في عملية التنمية في جميع هيئات الجمعية العامة ذات الصلة.

### مشروع القرار السابع

الأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم  
منجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة

#### ان الجمعية العامة،

ان تشير الى قرارها ٣٥٢٠ (د-٣٠) المؤرخ في ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٥، الذي ايدت فيه، في جطة امور مقترحات العمل الواردة في خطة العمل العالمية لتنفيذ اهداف السنة الدولية للمرأة (١٦)،

وان تشير أيضاً الى قرارها ٣٤٩٠ (د-٣٠) المؤرخ في ١٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٥، الذي أعربت فيه عن اقتناعها بأن الاستعراض والتقييم الشاملين والدقيقين للتقدم المحرز في الوفاء بأهداف خطة العمل العالمية أمر بالغ الأهمية لنجاح الخطة وأقرت بشأن نتائج تنفيذ خطة العمل العالمية ستسهم في عملية استعراض وتقييم الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثاني (١٧)، وستعزز بالتالي دور المرأة في عملية التنمية،

(١٦) تقرير المؤتمر العالمي للسنة الدولية للمرأة، مكسيكو، ١٩ حزيران/يونيه - ٢ تموز/يوليه ١٩٧٥ (منشورات الامم المتحدة، رقم البيع E.76.IV.I)، الفصل الثاني، الفرع ألف.

(١٧) القرار ٢٦٢٦ (د-٢٥).

(١٨) القرار ٥٦/٣٥، المرفق.

.. / ..

وان تشير كذلك الى ان الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث (١٨) ، شددت على ضرورة تنفيذ مجموعة التدابير الهامة المتعلقة بتحسين مركز المرأة والواردة في خطة العمل العالمية المعتمدة في مكسيكو في عام ١٩٧٥ ، والتدابير الهامة المتفق عليها المتصلة بالاستراتيجية الانمائية الدولية في برنامج العمل للنصف الثاني من عقد الامم المتحدة للمرأة والمعتمد في كونهغن في عام ١٩٨٠ ،

وان تشير الى قرارها ١٣٦/٣٥ المؤرخ في ١١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٠ الذي قررت بمقتضاه ان تعقد في سنة ١٩٨٥ في نهاية عقد الامم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلام ، مؤتمرا عالميا لاستعراض وتقييم منجزات عقد الامم المتحدة للمرأة ،

وان تعيد تأكيد أهداف عقد الامم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلام والمواضيع الفرعية " العمالة والصحة والتعليم " ،

وان تشير ايضا الى قرارها ٦٠/٣٧ المؤرخ في ٣ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٢ الذي قررت بمقتضاه ان تكون لجنة مركز المرأة هي الهيئة التحضيرية للمؤتمر ،

وان تشير كذلك الى قرارها ١٠٨/٣٨ المؤرخ في ١٦ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٣ ،

وقد نظرت في تقرير لجنة مركز المرأة ، بوصفها الهيئة التحضيرية للمؤتمر العالمي ، عن أعمال دورتها الثانية المعقودة في الفترة من ٢٧ شباط / فبراير - ٧ اذار / مارس ١٩٨٤ (١٩) ؛

وان تأخذ في اعتبارها مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٢٥/١٩٨٤ المؤرخ في ٢٤ ايار / مايو ١٩٨٤ ،

وان تضع في اعتبارها قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٨/١٩٨٣ المؤرخ في ٢٦ ايار / مايو ١٩٨٣ الذي رجا فيه من الامين العام دعوة المنظمات غير الحكومية المهتمة بالامور ذات المركز الاستشاري لدى المجلس لتعرض على الهيئة التحضيرية معلومات تشمل آراها عن التقدم المحرز والعقبات التي مازال يتعين تخطيها في سبيل بلوغ أهداف العقد ، وكذلك آراها عن الالويات والاستراتيجيات بالنظر الى عام ٢٠٠٠ ،

ان تؤكد أهمية المؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الامم المتحدة للمرأة ، المقرر عقده في سنة ١٩٨٥ ،

وان تضع في اعتبارها الدور الهام الذي تضطلع به لجنة مركز المرأة بوصفها الهيئة التحضيرية للمؤتمر، فضلا عن الحاجة الي ضمان ان تكون الوثائق التي ستعرض على المؤتمر على مستوى رفيع من النوعية ،

١- تكرر الاعراب عن تقديرها الى حكومة كينيا لعرضها استضافة " المؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الام المتحدة للمرأة " في نيروبي في الفترة من ١٥ الى ٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٥ ؛

٢- تطلب الى جميع الدول الاعضاء وتحثها على بذل كافة الجهود لضمان نجاح المؤتمر ؛

٣- تحيط علما بتقرير لجنة مركز المرأة عن اعمال دورتها الثانية بوصفها الهيئة التحضيرية للمؤتمر وتؤيد التوصيات الواردة فيه بالصيغة التي اقراها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الاولى المعقودة في ايار/مايو ١٩٨٤ ؛

٤- ترجو من الامين العام ان يقدم الى الهيئة التحضيرية للمؤتمر في دورتها الثالثة جميع التوصيات الواردة في تقارير كل من الاجتماعات التحضيرية الاقليمية ؛

٥- ترجو من الامين العام ان يقدم تقريرا الى الهيئة التحضيرية للمؤتمر فسي دورتها الثالثة يتضمن المعلومات الواردة من المنظمات غير الحكومية المهتمة بالأمسردات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بمقتضى قرار المجلس ٢٨/١٩٨٣ .

٦- ترجو من الهيئة التحضيرية للمؤتمر ان تكفل بلوغ الوثائق التي ستقدم الى المؤتمر مستوى رفيعا من الجهود ، ويتم توزيع هذه الوثائق قبل موعد افتتاح المؤتمر بمستوى اساهج على الأقل .

٧- تقرر ان تدرج في جدول الاعمال المؤقت لدورها الاربعين البند المعنون " عقد الام المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلام " .

-----